العصور

مجلة علمية نصف سنوية ، مُحكمة ، تعنى بنشر البحوث التاريخية و الآثارية و الحضارية

المجلد الأول

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م



تصدر عن : دار المريخ للنشر - لندن



مجلة علمية نصف سنوية، محكمة
تعنى بنشر البحوث التاريخية والآثارية والحضارية

المجلد الأول
الجزء الأول
يناير ١٩٨٦م
جمادي الأولى ١٤٠٦هـ



تصدر عن: دار المريخ للنشر - لندن

أشرف على اخراج وتصميم وطباعة هذه المجلة
شركة الديار ـ ميلانو ـ ايطاليا .


بسم الله الرحمن الرحيم

المراسلات والاشتراكات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع:

ـ دار المريخ للنشر ـ ص.ب: ١٠٧٢٠
الرياض: ١١٤٤٣ ـ المملكة العربية السعودية

ـ الدار العربية للنشر والتوزيع ـ ٤٩ جولد هوك رود، لندن المملكة المتحدة

الاشتراكات السنوية:

ـ المملكة العربية السعودية (١٠٠) ريال سعودي
ـ الدول العربية (٣٥) دولار أمريكي أو ما يعادلها
ـ الدول الأوروبية (٤٠) دولار أمريكي
ـ أمريكا وكندا (٤٥) دولار أمريكي
ـ استراليا وجنوب شرق آسيا (٥٠) دولار أمريكي

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ١ ـ ١٤٢ القسم العربي، 1-32 القسم الانجليزي (١٩٨٦).

المحتويات

القسم العربي

English Section

كلمة رئاسة التحرير

إن اهتمامنا بالتاريخ والآثار والحضارة الإنسانية ورصد حركة الإنسان وإبداعه والتصاقه بأرضه وتعميره لها وتفاعله مع الحوادث في جميع العصور واهتمامنا بتراثه وما تركه في جميع الأزمنة وفي كل الأمكنة جعلنا نعمل على ايجاد مجلة علمية رصينة تجمع بين المؤرخين والآثاريين، واخترنا اسم **العصور** لأنها وعاء المؤرخ والآثاري، ففيها يعيش ومن أجلها يعمل وعنها يبحث وإليها يرحل رحلات استكشافية في بطون الكتب وفي أعماق الأرض.

قد يبدو للبعض أننا لم نأت بجديد بإصدارنا هذه المجلة لأن هناك أعمالاً مماثلة تهتم بالتراث والحضارة بشكل أو بآخر وبمنطقة أو بأخرى وعلى الطريق مشروعات سوف تهتم بالحضارة الإسلامية وإنجازاتها، ولهؤلاء بعض الحق إلّا أنه إذا كان بعض هذه المجلات تعنى بجانب من الحضارة الإنسانية أو بجانب من حضارة منطقة دون أخرى أو بعصر من العصور دون آخر.. فإن مجلتنا **العصور** تمثل جميع العصور لجميع المناطق متناولة كل جوانب النشاط البشري في ماضيه وحاضره ومستشرقه لمستقبله.

ولعلها تجربة جديدة وفريدة من نوعها وهو أن تقوم دار عربية هي دار المريخ للنشر بإصدارها، وقد الفنا أن يقوم بمثل هذه الأعمال جهات أكاديمية أو حكومية إلّا أن هذه التجربة نرجو أن يحالفها التوفيق لأنها إذا ما قدر لها النجاح سوف تشجع دور نشر أخرى لتحذو حذوها، وتستفيد من تجربتها، ويساعد كل ذلك على دفع حركة البحث العلمي، لامن حيث الاكتفاء بنشر الكتب ولكنه أيضاً من حيث تشجيع الباحثين على محاولة نشر بحوثهم خارج نطاق مجلات الأكاديميات، وبذلك نترك لمراكز البحوث القدرة على تقويم أعمال الباحثين دون شعور بالإلتزام بنشر ما يكتبه علماؤها بل تصبح لديها الحرية الكافية لرفض بعض هذه الأعمال دون شعور بالالتزام الأدبي تجاه بعض الأعمال التي نلاحظ وجودها في بعض المجلات الأكاديمية، وخاصة إذا ما التزمت مجلات دور النشر بالمنهج العلمي السليم وسلكت السلوك نفسه الذي تقتفي الجهات الأكاديمية أثره.

إن هذه المحاولة التي نبدأها قد تكون جديدة في عالمنا العربي والإسلامي ولكنها معروفة في أوروبا وأمريكا وفي غيرها من دول العالم المتقدمة إذ تتولى هذه الدور نشر الدوريات العلمية في جميع حقول المعرفة.

لقد رأينا في سبيل دعم مستوى مجلتنا أن نستنير برأي نخبة جليلة لها الصدارة في المجال الذي جعلنا خدمة هدفنا وهو البحث التاريخي والآثاري والحضاري، ولذا قمنا باختيار أسماء من الشرق والغرب لها مكانتها بين المختصين في هذا المجال لترصد خطأنا وتنبهنا إلى مواقع الزلل وترشدنا إلى الطريق السوي فلهم شكرنا الجزيل بقبولهم هذه المسؤولية وقبولهم أن يكونوا أمناء على الأعمال العلمية التي يتقدم بها الباحثون إلى المجلة.

وفي الختام لا يسعنا إلّا أن نتقدم بالشكر الجزيل للناشر دار المريخ، على قبولها خوض هذه التجربة التي لانشك في أن الباحثين في مختلف التخصصات التاريخية والآثارية والحضارية سوف يساعدوننا في سبيل إنجاح هذه التجربة لتكون نموذجاً للعمل البنّاء والمثمر ومن ثم سوف يجد ناشرنا من التشجيع ما يجعله يقدم على الدخول في تجارب أخرى في مختلف فروع المعرفة.. والله من وراء القصد.

رئاسة التحرير

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ٧٤ – ٩١ (١٩٨٦).

من قضايا الخلاف في تطبيق بنود معاهدة عام ١٨٣٣م بين سلطنة مسقط وتوابعها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

للدكتور عبدالفتاح حسن أبو علية

ملخص البحث : تركزت الدراسة في هذا البحث على موضوع مهم من موضوعات العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين سلطنة مسقط (عُمان) وتوابعها من خلال معاهدة عام ١٨٣٣م المبرمة بين الدولتين المذكورتين.

لقد ظهرت مجموعة من القضايا عند تطبيق بنود معاهدة عام ١٨٣٣م، أدت إلى ظهور الخلاف بين الدولتين، وقد تركز موضوع الخلاف هذا على عدد من القضايا نذكر من أهمها: قضية الخلاف حول مقتل عقيد فرضة زنجبار العُماني. وقضية الخلاف حول تطبيق المادة الثانية من مواد هذه المعاهدة. وقضية الإهانة المزعومة لعلم الولايات المتحدة الأمريكية في زنجبار.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد من المصادر الأصلية المعاصرة للحوادث وبخاصة على عدد من الوثائق التي تبادلتها الدولتان في شأن هذه المسائل الخلافية. وقد قمنا بنشر عدد منها في آخر هذا البحث.

لابد من أن ننوه هنا إلى الأمور الآتية:

الأمـر الأول

لم تتعرض المصادر التاريخية المدونة والمنشورة إلى قضايا الخلاف بين البلدين: أعني بين سلطنة مسقط وتوابعها في شرقي أفريقية وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تلك القضايا التي برزت أثناء تطبيق مواد معاهدة عام ١٨٣٣م، على الرغم من أنها تشكل قضايا خطيرة ومثيرة ولها تأثير مباشر على حركة سير العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الدولتين.

الأمـر الثاني

على الرغم من أن الأحداث التاريخية لتلك القضايا لم تدون في التاريخ المنشور إلا أنها ظلت ماثلة في الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية بمدينة واشنطن دي. سي. تلك الوثائق[1] التي تشكل المصدر الأول لهذه الدراسة.

الأمـر الثالـث

بما أن المصدر الرئيسي في كتابة هذا البحث يعتمد أساساً على الوثائق، لذا أجد من المفيد نشر الوثائق المهمة المستخدمة هنا كي تساهم في توضيح الرؤية العلمية. والوثائق المعنية هي:

* رسائل موجهة من السلطان سعيد بن سلطان، حاكم

---

(١) الوثائق المعنية هنا نجدها محفوظة في:
The National Archives of the United States of America, Washington, D.C., microfilm no. 100.
ونجدها أيضاً في الأرشيف المذكور في المجلدات:
Zanzibar and Muscut, April 27, 1836 to Dec., 1836, Department of State. Vols. 1, 2, 3 and 4, despatches from United States Consuls in Zanzibar, Zanzibar, British Africa.

مسقط وتوابعها في شرقي أفريقية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والقنصل الأمريكي في زنجبار.

* رسائل موجهة من الرئيس الأمريكي إلى السلطان سعيد بن سلطان.
* رسائل موجهة من قناصل الولايات المتحدة في زنجبار إلى وزير الخارجية الأمريكية بواشنطن ثم ردود وزير الخارجية الأمريكية عليها.

الأمر الرابع

إن دراسة هذه القضايا الخلافية والبحث فيها يتطلب منا التعرف على ماهية الخلاف ومدلولاته. وهل هو خلاف حول تفسير بعض مواد المعاهدة أو جانب منها من حيث التفسير الحرفي للنص أو الأخذ بروحه. أو أن الخلاف القائم بين البلدين في هذا المجال هو نتيجة ما لحدوث طوارىء أدت إلى نتائج مهمة أثرت بشكل أو بآخر على حدوث هذه القضايا. أو أن هناك مؤثرات خارجية ساهمت إلى حد ما في بلورة مفاهيم هذه القضايا كي تتوصل من وراء ذلك إلى غاية استراتيجية. أو أن هذه القضايا الخلافية كانت بسبب ملل أحد الطرفين الموقعين على المعاهدة وقلة حماسه لممارسة أحكام موادها. فإن هذه التساؤلات لابد من مناقشتها والتعرض لها في هذا البحث.

الأمر الخامس

أود أن أشير في هذا المقام إلى أنني قمت بنشر كتاب عنوانه «مختارات من وثائق تاريخ عُمان الحديث» قامت دار المريخ للنشر بنشره في طبعته الأولى لعام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. وقد صدّرت هذه الوثائق بتصدير موجز جداً تناول التعريف بالوثائق والقضايا التي تعالجها. وما هذا البحث الذي أقدمه اليوم إلا دراسة جادة ومركزة لقضية مهمة من بين القضايا الكثيرة التي تناولتها الوثائق المذكورة.

مناقشة شروط معاهدة عام ١٨٣٣م

كنت قد تطرقت في بحث آخر إلى ظروف معاهدة عام ١٨٣٣م وأهم بنودها. وهنا أجد لزاماً علي أن أناقش شروط المعاهدة للربط بينها وبين قضايا الخلاف التي نحن بصدد دراستها في هذا البحث، حيث لايمكن فهم طبيعة قضايا الخلاف إلا بعد المعرفة التامة لما ورد في المعاهدة من بنود نالت موافقة الطرفين الموقعين عليها، ولابد أيضاً من التركيز على المواد التي تشكل نقاط تماس حتى نتمكن من رسم صورة واضحة لقضايا الخلاف التي برزت عند التطبيق.

ورد في هذه المعاهدة أن السلطان سعيد بن سلطان وافق على قبول العمليات التجارية الأمريكية في بلاده بالشروط نفسها التي يعامل بها أفضل أصدقائه، أي رعايا دولة بريطانيا العظمى. لم يعجب هذا البند بريطانية لأنها كانت في حالة شك وقلق من تزايد نمو النفوذ الأمريكي في الشرق بعامة وفي ممتلكات السلطان سعيد بخاصة. وقد ازدادت حدة هذا الشك عند بريطانية العظمى بعد أن رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن توقع معاهدات تجارية ودبلوماسية مع كل من: الصين الكوشينية وسيام ومسقط وتوابعها[٢]، كما كانت قد وقعت من قبل معاهدة مماثلة مع دولة مراكش.

ومما يفسر صحة هذا الاتجاه ماتخذته بريطانية من إجراءات حين أرسلت الكابتن هارت "Hart" على رأس قوة بحرية إلى زنجبار[٣]، كوسيلة من وسائل التهديد المتبعة، ولكي تعبر للسلطان عن عدم رضاها عن المعاهدة. وفسرت بريطانية توقيع السلطان على المعاهدة بأنه وسيلة من الوسائل التي يتقرب بها السلطان إلى الولايات المتحدة الأمريكية كي تدعم موقفه الداخلي في عمان، بخاصة بعد أن نقل مركز ثقله السياسي من مدينة مسقط إلى زنجبار عام ١٨٣٢م[٤] من جهة، وكي يحصل على مساعدات عسكرية من الأسلحة والعتاد والدعم الأمريكي من أجل تنفيذ خططه الرامية لغزو ممباسة[٥] من جهة ثانية. والجدير بالذكر هنا أن بريطانية

---

(٢) Report from American Consular Service, **Zanzibar atentative list consuls and vice consuls, from 1836-1910,** prepared by Alexander W. Waddell, The National Archives of USA, no. T100.

Roberts Edmund, **Embassy to Eastern Courts of Cochin = China,** Siam and Muscat, in the U.S. Sloop = of = war peacock, David Geisinger, commander, during the years 1832-3-4 (New York, 1837).

(٣) Miles (Lieutenant, Colonel), **The countries and tribes of the Persian Gulf.** p.336.

(٤)، (٥) Miles, **op. cit.,** p. 336

كانت تعلم جيداً أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق مازال نفوذاً تجارياً ولم يصل بعد إلى درجة النفوذ السياسي والاستراتيجي الذي يهدد كيانها الاستعماري في المنطقة.

ويجب أن لايفوتنا أن نذكر هنا ماكانت تحس به بريطانية من مرارة تجاه الأمريكيين، بعد هزيمتها الساحقة في حرب الاستقلال الأمريكية التي تمخض عنها الاستقلال التام للولايات المتحدة الأمريكية عن الدولة الأم بريطانية العظمى. وهاهي الولايات المتحدة الأمريكية تتبع خطوات بريطانية الأم في مناطق الشرق باندفاعة قوية تتناسب مع نمو كيانها السياسي الذي مازال في شبابه.

وتنص المعاهدة على منح رعايا الولايات المتحدة الأمريكية حق الحرية التجارية في جميع أراضي السلطان وموانئه، مقابل أن يدفعوا ضريبة قدرها ٥٪ على كل البضائع الأمريكية التي تدخل ممتلكات السلطان وتفرغ حمولتها في موانئه.

والملاحظ على هذه المعاهدة أنها تعمم حق الحرية التجارية للأمريكيين في جميع أراضي السلطان وموانئه. وقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية في تفسيرها بمبدأ الشمولية، بينما نجد السلطان يتمسك بمبدأ التخصيص في تفسيرها حين يحدد الموانيء المقصودة بالمعاهدة وهي الموانيء المشهورة والمستخدمة بشكل عادي ومألوف كميناء مسقط وزنجبار. ومن هنا نجد التباين الواضح في تفسيرها بالنسبة لوجهتي النظر الأمريكية والعمانية.

وقد يقتنع السلطان العماني من التفسير الأمريكي في ظروف معينة، لكن هذه الظروف تبقى ظروفاً متغيرة ومتحولة. ومن هنا فإن قبول السلطان لهذا التفسير أو عدم قبوله يخضع للظروف المتغيرة: كالحماس الشديد والرغبة الأكيدة لدى السلطان في تطبيق نص هذه المعاهدة والعمل بروحها والاقتناع العماني من عملية توسيع حجم التجارة الأجنبية في بلادهم بقدر ماتؤدي هذه التجارة من فوائد وخدمات وسمعة للسلطان والسلطنة. لكن هناك ظروفاً أخرى مضادة بدأت تظهر تدريجياً وأخذت تؤثر على موقف السلطان تجاه هذه المسألة: كحالة الملل والشك الذي بدأ يراود السلطان من ازدياد حجم الأعمال التجارية الأجنبية في بلاده ومايترتب عليها من ازدياد حجم النفوذ السياسي والاستراتيجي أو بالأحرى ازدياد حجم الامتيازات الأجنبية في السلطنة. وحالة الضغط الشديد الذي بدأت تمارسه بريطانية على السلطان كي يقلل من تعامله مع الأمريكيين وغيرهم. وأن أسلوب الضغط البريطاني هذا ماهو إلا وسيلة من الوسائل التي تستخدمها بريطانية كي تصل إلى الموقف المتفرد والمميز عن غيرها من حيث النفوذ وبسط السيادة على مناطق تعدها مراكز استراتيجية مهمة للحفاظ على المواصلات الامبراطورية والاستعمار البريطاني في الشرق.

ومنحت المعاهدة حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين المقيمين في السلطنة للقنصل الأمريكي المقيم هناك. ومنحت المعاهدة القناصل الأمريكيين المقيمين في السلطنة حق تصفية تركة الرعايا الأمريكيين الذين يموتون في أراضي السلطنة، مع ضمان بعض الحماية التي تمكنهم من القيام بهذه المهمة(٦).

يعد هذا البند من أقسى بنود المعاهدة على الاطلاق عندما أخضع جميع المخالفات والقضايا التي تهم الرعايا الأمريكيين للقضاء الأمريكي ومحاكمه. وأعطى سلطة التنفيذ للقنصل الأمريكي المقيم في السلطنة بدلاً من السلطة الوطنية. ومن هنا أصبح من المتعذر على الدولة العمانية أن تمارس سلطتها على عدد من الرعايا المقيمين في بلادها. ومن هنا صارت السيادة الوطنية سيادة ناقصة لأنها لاتطبق على جميع الأفراد المقيمين في أراضيها. ولو افترضنا جدلاً أن كل الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد يخضعون للنظام القضائي في بلادهم وإلى السلطة البعيدة لا للسلطة الوطنية، عندها تنعدم الممارسة والسيادة الوطنية وتصبح البلاد من حيث السيادة والتطبيق مقسمة إلى دول داخل دولة، وهذا الأمر يعد أكبر إهانة للسيادة الوطنية. إن سيادة أي دولة تمتد بنفوذها على جميع الرعايا المقيمين فيها دون استثناء. وباختصار فإن هذا البند يعطي انطباعاً أكيداً على أن المعاهدة في جملتها لم تكن متكافئة وهي أميل إلى الجانب الأمريكي منه إلى الجانب العماني. ومن

(٦) انظر نص المعاهدة في: — W.S.W., Ruschenberger, **Narrative of a voyage round the world, during the years 1835, 36 and 37,** including a narrative of an embassy of the Sultan of Muscat and the King of Siam, vol.I. London , 1970.

— Coupland, **East Africa and its invaders,** pp. 368-369 (Oxford 1938).

هنا يكمن سر الخلاف الذي لابد وأن يحدث بين الدولتين ان عاجلاً أو آجلاً.

واعتماداً على ماذكرت فإنني لأشارك الأستاذ ريتشارد ستيفنس الرأي حين يقول عن هذا البند: «إن كون السلطان قد رفع عن كاهله مسؤولية ممارسة السلطة القضائية على الرعايا الأجانب هو أمر ذو مزية مؤكدة»(٧).

ويمكن القول في شأن هذا البند بأنه من البنود الفريدة التي قل مانجدها في معاهدات توقع بين دولتين متكافئتين. وبهذا فهو أمر فيه خروج واضح عن مبدأ التشريع الوطني الذي تنتظم فيه معاملات المقيمين في نطاق حدوده الجغرافية والسياسية.

أهم قضايا الخلاف بين الدولتين

برزت عدة قضايا خلاف بين سلطنة مسقط وتوابعها والولايات المتحدة الأمريكية أثناء تطبيق معاهدة عام ١٨٣٣م، ويعود ذلك إلى مبدأ عدم التكافؤ بين الدولتين في حقوقهما في ظل شروط المعاهدة.

وتركزت القضايا الخلافية بين الدولتين في فترة تولي تشارلز وارد "Ward"(٨) منصب القنصلية الأمريكية في زنجبار. وقد ترددت العلاقة بين الدولتين حتى وصلت إلى حد انقطعت فيه الصلات بينهما وظل الأمر كذلك حتى نهاية عام ١٨٥١م، حيث سويت الأمور وعادت العلاقة بين الدولتين، بعد فترة طويلة من حالات الفتور والخلاف وقطع الصلات الدبلوماسية.

وترجع سبب تأزم العلاقات بين الدولتين في عهد قنصلية «تشارلز وارد» إلى أمور أهمها:

١ - أن «وارد» من القناصل الأمريكيين التجار الذين تولوا منصب قنصلية زنجبار دون أن يتقاضوا رواتب شهرية أو سنوية عن ذلك(٩)، ومن هنا فإن التزامه بأمور الدبلوماسية والرسميات قد يكون أقل، وأن تصرفاته الرسمية قد تكون أقل انضباطاً، بخاصة عندما يتدخل في الأمر عامل التصرف الشخصي، وسيتضح الأمر أكثر عند دراستنا التفصيلية لقضايا الخلاف.

٢ - أن حدة مزاج «وارد» وحماقته وتسرعه في الحكم على الأمور كانت من بين الأسباب التي أدت إلى تزايد حدة الخلاف بين الدولتين. يقول السلطان(١٠) في إحدى رسائله الموجهة إلى «وارد»: «ان جوابك هذا على موجب القوة ليس على موجب المحبة. وجورنمنت المريكان يقين لاليرضوا بكلامك هذا لأنهم ناس عقال وكاملين..» ويقول الأمير خالد بن سعيد(١١) في هذا الصدد: «...بل حماقة وارد حملته على ذلك...».

٣ - ان «وارد» تاجر أكثر من كونه دبلوماسياً. وكان شديد التحسس من تصرفات القنصل البريطاني في السلطنة. وكان يحسد الإنجليز على ماوصلوا إليه من مكانة سياسية وتجارية في السلطنة. وكانت مثل

(٧) د. ريتشارد ستيفنس، استعراض لبداية العلاقات الأمريكية التجارية والقنصلية مع سلطنة مسقط، عمان ١٨٣٣-١٨٥٦، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١١. السنة الثالثة، تموز (يوليو) ١٩٧٧م/رجب ١٣٩٧هـ.

(٨) تولى وارد منصب القنصل في زنجبار عام ١٨٤٦م وظل الأمر كذلك حتى عين جون ويب "John Webb" في هذا المنصب عام ١٨٥٢م.
ارجع في ذلك إلى الوثائق:
- رسالة موجهة من السلطان سعيد بن سلطان إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ صفر من عام ١٢٦٢هـ. (وثيقة محفوظة في الأرشيف الأمريكي بواشنطن، ميكروفيلم رقم ١٠٠) انظر الوثيقة في آخر البحث.
— A letter from M. Aulick, Comd. of U.S. Steem Frigate Susguehanna to Secretary of State of U.S.A., Washington D.C. Zanzibar, dated in dec. 8th 1851 (National Archives of the U.S., Microfilm no. 100).

(٩) كان «وارد» نفسه قد طلب من وزارة الخارجية الأمريكية أن تعين قنصلاً في زنجبار براتب معلوم كالقناصل الأمريكيين في شمال أفريقية واشترط أن يكون القنصل المعين لايعمل في التجارة.
انظر: A letter from Charles Ward. U.S. Consul to His Highness the Sultan of Mascut, dated in July 5th 1850. (National Archives of the U.S.A., microfilm no. 100).

(١٠) نلاحظ أن السلطان كان يستخدم بعض الكلمات الإنجليزية في رسائله فعلى سبيل المثال كلمة «جورنمنت» وهي: "Government" وتعني الحكومة.
انظر الوثيقة:
- رسالة السلطان الموجهة إلى المستر «وارد»، والمؤرّخة في ٢٤ شعبان ١٢٦٦هـ. (محفوظة في الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) وهي ملحقة في آخر البحث.

(١١) من رسالة موجهة من خالد بن سعيد بن سلطان إلى الكومودورجي. أوليك رئيس القوات البحرية الأمريكية في مناطق شرق الهند والصين. مؤرّخة في ١١صفر ١٢٦٨هـ (محفوظة في الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) وهي ملحقة في آخر البحث.

هذه الأمور تعكر مزاج القنصل الأمريكي وبالتالي كانت عاملاً قوياً من عوامل تعكير صفو العلاقة الدبلوماسية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين السلطنة. ولم يكن «وارد» قد اقتنع بعد بأن بريطانية هي صاحبة الكلمة الأولى في السلطنة، وأن قنصلها يتمتع بصلاحيات واسعة لم يتمتع بها أي قنصل أجنبي غيره في البلاد. وقد أثر هذا الموقف برمته على العلاقة بين التجار الأمريكيين وبين التجار الإنجليز في السلطنة، وزاد في حدة التنافس التجاري بينهما في مناطق شرق أفريقية(١٢).

٤ ـ كان «وارد» قد وقع تحت تأثير رغبات التجار الأمريكيين. وكان يحاول قدر استطاعته مجاملتهم وارضائهم. وكان يتصرف في كثير من الأمور دون الرجوع إلى حكومته. وقد أثر هذا الموقف في تفاقم الخلاف بين بلاده وبين السلطان.

القضية الأولى: الخلاف بين الدولتين حول المادة الثانية من المعاهدة

تنص المادة الثانية من مواد المعاهدة على إعطاء حرية التجارة للرعايا الأمريكيين في جميع موانىء السلطان. وتبين عند التطبيق والممارسة أن السلطان سعيد بن سلطان كان يرى أن المقصود بحرية التجارة للأمريكيين في جميع موانىء السلطنة تعني حرية التجارة لهم في ميناء زنجبار في شرقي أفريقية. وأن ارتياد الرعايا الأمريكيين إلى أي ميناء غيره في شرق أفريقية لابد وأن يكون بإذن مسبق من المسؤولين في زنجبار. وقد ركز السلطان على التجارة في ممتلكاته في شرق أفريقية لأن معظم التجارة الأمريكية مركزة في تلك المنطقة.

وقد أرسل السلطان(١٣) إلى الرئيس الأمريكي رسالة رسمية يوضح له فيها أن حرية حق التجارة للرعايا الأمريكيين في ممتلكاته في شرقي أفريقية تكون في ميناء زنجبار. «.. وإني أذكر لجنابك بأني أود دايم الأبد أن صحبة المريكان والعرب تكون ثابتة. وأرجوا من جنابكم يكون نظرك كذلك. مكان يسموه المريمة من حد تانجة إلى مافية من نحوى ثمانين سنة ماأحدا ساعر ذلك المكان إلى الآن إلا برخصة من صاحب الفرظة فرظة زنجبار. وفي المكاتبة لامذكورا ذلك، وفي ترتي(١٤) جماعت الانجريز مذكوراً ذلك. ثم انه المراكب التي تصل ويريدوا وينقلوا من مركب إلى مركب أو يبيعوا مالهم من بحر إلى بحر، القاعدة أنه يسلم عشور على جميع الفرق. فالذي أرجوه من جنابك أن تكتب لنا خط عاقبه أنه أن أحد أراد يعمل بخلاف القاعدة يكون يمتنع عن ذلك. وإلى الآن ماصار خلاف من أحد ولاكن عن يصير. وقد أوصيت مخبنا كبتان وارد بذلك وهوا مطلعاً على جميع الأحوال أحوال هذه البلد(١٥)...».

ومما يقوي طلب السلطان هذا مانصت عليه المعاهدة التجارية المعقودة بينه وبين بريطانية، والمعاهدة المعقودة بينه وبين فرنسا(١٦). والجدير بالذكر أن السلطان كان يهتم بتجارة مميزة في المنطقة المحظورة وهي تجارة العاج وصمغ الكوبال وهما من أهم البضائع التجارية في شرق أفريقية. كما أن الضريبة التي كانت تدفع على التجارة في هذه المنطقة كانت ١٠٪ بينما كانت الضريبة التي تدفع على البضائع في ميناء زنجبار كما نصت عليه المعاهدات التجارية المعقودة هي ٥٪.

وعلى الرغم من أن المنطقة التي لم يسمح بالتجارة فيها لكل من الرعايا الانجليز والأمريكيين والفرنسيين، لم تتردد

(١٢) ارجع إلى: Miles (Lieutenant, Colonel), **The countries and tribes of the Persian Gulf**, p.336.

(١٣) أوردت النص على ماهو عليه. ويلاحظ القارىء بعض الأخطاء الاملائية والتعبيرية والنحوية.

(١٤) ترتي: استخدمت بلفظها الأجنبي وهي "Treaty" أي اتفاقية أو معاهدة.

(١٥) من رسالة السلطان سعيد بن سلطان الموجهة إلى الرئيس الأمريكي، محفوظة في الأرشيف الأمريكي (ميكروفيلم رقم ١٠٠. انظر ذلك في آخر البحث).

(١٦) نصت المعاهدة المعقودة بين السلطان وبين بريطانية، المادّة العاشرة من موادّها على أنه لايسمح للرعايا الانجليز بالتجارة في المنطقة التي حددها السلطان في رسالته إلى الرئيس الأمريكي وهي منطقة المريمة. ونصت المعاهدة المعقودة بين السلطان وفرنسا، المادّة الحادية عشرة من موادّها على هذا الشرط أيضاً.

انظر الوثيقة: Letter from Charles Ward, United States Consul to Secretary of State, dated in Feb. 2, 1846 (National Archives of the U.S.A. microfilm no. 100).

ارجع إلى نص المعاهدة بين السلطان وبين بريطانية في ٣١ مايو ١٨٣٩ م.

Attchison, **A Collection of Treaties**, vol. XI, pp. 60-65.

عليها المراكب التجارية الأمريكية، إلا أن السلطان قرر أن يدخل هذا التعديل في المادة الثانية من المعاهدة التجارية المعقودة بينه وبين الولايات المتحدة، خشية أن يطالب الرعايا الأمريكيون بحرية التجارة في هذه المنطقة تكون كخطوة أولى من خطوات فتح الباب أمام التجار الإنجليز والفرنسيين.

وقد جاء طلب السلطان هذا في شكل التماس إلى الحكومة الأمريكية. وكان السلطان في رسائله الموجهة إلى الرئيس الأمريكي أو الموجهة إلى القنصل الأمريكي في زنجبار يركز على علاقة الود والصداقة بينه وبين أمريكا، وهو مقتنع بأن الحكومة الأمريكية سوف لاتبخل عليه بهذا الطلب(١٧).

وبالرغم من أن طلب السلطان طلب معقول وهو أمر يهمه ويهم بلاده بالدرجة الأولى، لأن كل نصوص المعاهدة تقدم الكثير إلى الأمريكيين دون الإشارة إلى رعايا السلطنة وحقهم في حرية التجارة في الموانيء الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عدت هذا الطلب خروجاً عن الاتفاق. وقد لعب القنصل الأمريكي تشارلز وارد دوراً كبيراً في اقناع حكومته بأن لاتقبل إجراء أي تغيير في مواد المعاهدة أو إدخال أية استثناءات جديدة تضاف إلى المادة الثانية من مواد المعاهدة.

وقد أصر السلطان على موقفه، وزاد من اصراره على موقفه هذا مالمسه من تعنت القنصل «وارد» وتشبثه في موقفه الداعي إلى عدم قبول حكومته لطلب السلطان. وزاد السلطان اصراراً على طلبه هذا عندما ورد رد الحكومة الأمريكية إلى السلطان بأنه إذا تعذر على الرعايا الأمريكيين التجارة في زنجبار يمكنهم استخدام موانيء المنطقة المحظورة(١٨). وفي هذا إشارة واضحة بأن الحكومة الأمريكية غير راغبة في تلبية رغبة السلطان وتكون بذلك قد خيبت أمله فيها. وبدأت العلاقة بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في التدهور التدريجي. وقد رد السلطان على هذا بقوله «من ذلك الخط لااستفدنا بشيء»(١٩).

وظل السلطان ينتظر رداً شافياً على طلبه من الحكومة الأمريكية لكنها ظلت على موقفها غير الواضح والصريح، وظل السلطان دون تلق أي جواب مرض في صدد هذا الطلب. وظل السلطان يكبت الأمر في قلبه ويظهر عدم ارتياحه عن موقف الحكومة الأمريكية لعدم تلقيه الضمانات المحددة والصريحة التي كان يريدها في صدد التجارة في منطقة شرق أفريقية. وقد أثر هذا الموقف الأمريكي على موقف السلطان تجاههم إذ عد السلطان هذا الموقف من الأمور الضرورية التي تدفعه إلى إجراء حساب دقيق لعلاقاته الخارجية مع الدول الكبرى ذات النفوذ في المنطقة. وتبين له أن الأمر لم يكن مجرد توقيع اتفاقية غير مضمونة الجانب، وإنما يتعدى ذلك إلى التفكير في أن هذا الأسلوب ماهو إلا عمل فيه فرض الأمر الواقع على الضعيف من القوى، وهذا هو مفهوم الامتيازات الأجنبية في البلاد الضعيفة غير المتكافئة مع الدول الكبرى. ومما كان يعكر صفو السلطان أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفتح معه باب المفاوضات اللازمة لحل هذا الخلاف فكان على الأقل لابد من استمرار الحوار حتى يتوصل الطرفان إلى حل. أما أن تبقى الأمور معلقة وبدون حل اعتماداً على مبدأ «الحل عند الأقوى» فهذا أمر زاد في تعقيد المسألة وزاد في صعوبة إيجاد الحل لها. ونجد مثل هذه المسألة في كل المعاهدات المعقودة بين الدول الاستعمارية الكبرى وبين الدول الصغرى والقوى المحلية السياسية الضعيفة الواقعة تحت النفوذ الاستعماري في أشكاله المختلفة.

ومن الغريب حقاً أن تقف الولايات المتحدة مثل هذا الموقف تجاه السلطان، ويعود استغرابنا هذا للأسباب الآتية:

١ - شدة حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجاملة السلطان وإرضائه بسبب حاجتها المستمرة إلى فتح الأسواق أمام رعاياها في المنطقة من جهة، والحصول على حق تمتعهم بالإقامة والانتقال من جهة أخرى(٢٠). وقد أشار عدد من التجار

---

(١٧) الوثيقة السابقة.

(١٨) من خطاب موجه من السلطان سعيد بن سلطان إلى القبطان الأمريكي «أندرو وارد» وهو تاجر من سيلم بولاية ماساتشوسيتس الأمريكية وصديق حميم للسلطان كان قد كلفه السلطان بشكل شخصي أن ينقل وجة نظره بخصوص تعديل المادّة الثانية من المعاهدة إلى الحكومة الأمريكية بعد أن توترت العلاقة بين السلطان والقنصل الأمريكي المستر «وارد» الذي تطاول على السلطان وبدأ يخاطبه بطريقة غير ودية. والخطاب مؤرخ في ٣ ربيع الآخر ١٢٦٧هـ (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) راجع الخطاب في آخر البحث.

(١٩) من الخطاب السابق.

(٢٠) Polk. W., **The United States and the Arabs World**, p. 289.

الأمريكيين في زنجبار في رسالة وجهوها إلى الكومودور جون أوليك آمر السفينة الحربية سوسيغيوهانا ورئيس البحرية الأمريكية في شرق الهند وبحار الصين إلى مدى التسهيلات والعون الذي يحصلون عليه من السلطان في شرق أفريقية، حين يقولون بأنهم يتمتعون في ممتلكات السلطان الأفريقية بكل الحرية التجارية والتسهيلات الكثيرة بخاصة في الجمارك التي أعطيت لهم دون سواهم، وأنهم يعدون في السلطنة من رعايا الدرجة الأولى ولا يرغبون أكثر من ذلك(٢١).

٢ ـ لأن الوجود الأمريكي في المنطقة مازال في عداد النفوذ الاقتصادي حيث أن التجارة ومايتعلق بها يأتي في المحل الأول من هذا الوجود، وقد تبلور هذا الأمر فصار مقدمة لوجودٍ دبلوماسي وسياسي، حيث أن الاستعمار السياسي يكون في الغالب وليد الاستعمار الاقتصادي.

٣ ـ شدة المنافسة(٢٢) القائمة بين الرعايا الأمريكيين وبين الرعايا الإنجليز والفرنسيين في التجارة في مناطق شرق أفريقية، وكان ذلك يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر تقرباً من السلطان من أي وقت آخر وذلك حفاظاً على مصالحها الاقتصادية.

٤ ـ كون النفوذ الأمريكي مازال عوده طرياً في المنطقة بسبب حداثة نشأة دولة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والخلاف القائم بين الولايات الشمالية وبين الولايات الجنوبية من جهة ثانية.

ووفقا لما ذكرت آنفاً فلاأجد مبرراً مقبولاً لموقف الولايات المتحدة تجاه السلطان بشأن طلبه تعديل المادة الثانية من مواد المعاهدة إلا تفسيراً واحداً هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى في المعاهدة أنها مجرد وسيلة من وسائل تثبيت مصالحها الاقتصادية، وبالتالي مد نفوذها السياسي في شرق أفريقية دون أن تأبه إلى مطالب السلطان وشرعيتها. وأن اعتمادها في هذا يكون على أساس القوة والموقف القائم على أساس المركز الأقوى تجاه القوة الأضعف.

القضية الثانية: الاهانة المزعومة للعلم الأمريكي في زنجبار

برزت قضية خلاف جديدة بين السلطان سعيد بن سلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في فترة قنصلية «وارد» الذي لعب دوراً بارزاً في عملية تأزم الموقف بين الدولتين حول مسألة شكلية، كان لايمكن أن تحدث في عهد قنصل أمريكي غير المستر «وارد». والغريب في الأمر أن تصل الأزمة إلى حد قطع العلاقات بين الدولتين.

ومسألة العلم هذه تتلخص في احتجاج القنصل الأمريكي المستر «وارد» على السلطان العماني بسبب عدم اطلاق مدافع تحية للعلم الأمريكي بمناسبة يوم استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. فقد احتج «وارد» على السلطنة بخصوص هذه المسألة لأنها كانت تطلق المدافع تحية للعلم البريطاني. ويرى «وارد» أن السلطنة تفرق بين مركز كل من بريطانية والولايات المتحدة، وتعد بريطانية هي الدولة الأولى في مستوى علاقاتها بالدول الأجنبية. وعلى هذا فان احتجاج «وارد» تركز حول نقطتين هما:

١ ـ عدم مساواة العلم الأمريكي بالعلم البريطاني في المعاملة.

٢ ـ عدم معاملة أمريكا بالدرجة نفسها التي تعامل بها السلطنة أفضل أصدقائها، وهو مانصت عليه بنود معاهدة عام١٨٣٣م.

كان موقف السلطان أقوى من موقف المستر «وارد»، ويعود ذلك لأن السلطان لايفرق في المعاملة بين الدول الأجنبية التي ترتبط معه بمعاهدات تجارية ودبلوماسية، وإن كان في قرارة نفسه يفضل بعضا منها. فعلى سبيل المثال جرت العادة أن لاتقوم حكومة السلطان بإطلاق مدافع تحية لعلم

---

(٢١) — Letter from Webb, Jelly and Samuel Masury to John Aulick, commodore and commander in chief of the United States Naval Forces in the East India and China Seas, dated, Zanzibar 5th December 1851. (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٢٢) انظر المنافسة التجارية بين الولايات المتحدة وبين بريطانية في Pearce, Major F.B., **Zanzibar, the Island Metropolis Eastern Africa**, p. 133 (London, 1920).

دولة أجنبية صديقة إلا بعد أن تقوم قنصليتها بإطلاق مدافع تحية لعلمها أولاً، ثم تبدأ مدافع السلطان تطلق مدافعها تحية لعلم تلك الدولة ومجاوبة على مدافعها. ومن هنا نرى أن السلطان يرد على «وارد» فيقول:(٢٣) «إنك لاذكرت لنا تريد ضرب مدافع والآن لما ذكرت لنا ذكرنا لك أن مستر واترز لما أراد منا ذلك على سبيل المحبة قبل هو يضرب ونحن نجاوبه. ونحن قد ذكرنا لك إن كان تريدنا نضرب أنت قبل اضرب ونحن لنجاوب على قدر ماتضرب. وانكان أنه لامعك مدافع نحن لنعطيك مدافع وباروت(٢٤)....»

فواضح من رد السلطان على «وارد» أن مطلبه هذا لم يكن جديداً وهو أن تبدأ السلطنة بإطلاق المدافع تحية للعلم الأمريكي في يوم الاستقلال، فقد طلب ذلك القنصل الأمريكي السابق المستر واترز ''Waters'' وكان رد السلطان عليه ابدأ أنت بإطلاق مدافع التحية وعندما تنتهي سنجاوبك بنفس عدد الطلقات التي أطلقت.

أما عن موضوع إطلاق مدافع السلطان طلقاتها تحية للعلم البريطاني في زنجبار فقد وضح السلطان هذا الموقف حين قال(٢٥) في رده على «وارد» «... ان هذه القاعدة لاجرت عندنا ولا قدمنا الضرب إلى أحد إلا هذه الدفعة على سبيل المحبة لملكة انجلند لذات نفسها من غير مغايرة وبسبب محبتها لنا خاصة...».

ويدعم السلطان موقفه عندما يعرض على «وارد» في رسالته الموجهة إليه بأن يسأل كلا من القنصلين: الإنجليزي والفرنسي بما يحدث لعلمي بلادهما في يوم عيدهما الوطني. فيقول(٢٦): «...الآن نحن معنا في زنجبار كونسلين من طرف جناب ملكة انجلترا وكونسل من طرف جورنمنت الفرنسي، اسئلهم هل لك هذا الكلام الذي تذكره فان قالوا الحق معك نحن لنوافق. وإن قالوا الحق معنا ينبغي أنت توافق....».

ومما يبين أن «وارد» تصرف في هذه المسألة على عاتقه الشخصي دون الرجوع إلى حكومته في باديء الأمر ماأورده السلطان في رده على «وارد» حين يقول «لوارد»(٢٧): «وان شئت تعرف جورنمنت المريكان أرسل لهم خطابنا هذا ومايكون من جوابهم عليه العمل والنظر راجع إليك....».

وقد تصرف «وارد» تصرفاً خاطئاً عندما أمر بإنزال علم بلاده عن القنصلية الأمريكية في زنجبار احتجاجاً عملياً على الاهانة المزعومة التي لحقت بعلم بلاده، بناء على تفسيره للأحداث. وقد زاد هذا العمل المتسرع حدة الخلاف وأحدث أزمة حادة في العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وبين السلطنة.

ومما زاد في تأزم الموقف بين السلطان وبين المستر «وارد» اصرار «وارد» على إبقاء العلم الأمريكي غير مرفوع على القنصلية، وابقاء اتصالاته بالسلطان مقطوعة حتى يقدم السلطان اعتذاراً عما لحق بالعلم الأمريكي من إهانة. وقد كتب «وارد» إلى حكومته بناء على طلب من السلطان لمعرفة موقفها الرسمي من المسألة. وتمسك «وارد» بموقفه وأخبر حكومته بأن السلطان أهان العلم الأمريكي بموقفه هذا وأهانه شخصياً أثناء اتصالاتهما عن طريق المراسلات الدائرة في هذا الخصوص. وطلب من حكومته التأييد في أن العلم الأمريكي سيظل غير مرفوع إلى أن تصله تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية تحدد موقفها من تلك المسألة(٢٨).

وقد دخل عنصر جديد في النزاع، وهو اقتناع «وارد» بأن الأمر كان قد دبر من قبل القنصل الإنجليزي في زنجبار الذي أثر على السلطان، وأقنعه بعدم إطلاق المدافع تحية للعلم الأمريكي في يوم استقلال أمريكا. ويعتقد أن تدخل القنصل الإنجليزي في هذا الموضوع بالذات غير وارد، بسبب أن السلطان أبلغ «وارد» بأن بلاده لم تبدأ بإطلاق المدافع تحية لأعلام الدول الأجنبية في يوم استقلالها، وإنما جرت العادة أن تطلق قنصلياتها المدافع وتقوم السلطنة بالرد عليها بعد انتهائها

(٢٣) خطاب مرسل من السلطان إلى المستر «وارد» القنصل الأمريكي في زنجبار (من محفوظات الأرشيف الأمريكي بواشنطن، ميكروفيلم رقم ١٠٠). راجع نص الخطاب في ملحق البحث.

(٢٤) أوردت نص الخطاب كما ورد دون التصرف في عباراته أو أسلوبه. انظر: انكان (إذا كان) والباروت أي البارود.

(٢٥) انظر الخطاب السابق. لاحظ الكلمات الإنجليزية مثل: انجلند (انجلترا).

(٢٦) انظر الخطاب نفسه. لاحظ استخدام الكلمات الإنجليزية مثل: كونسل وجورنمنت.

(٢٧) الخطاب نفسه. لاحظ كلمة المريكان (الأمريكيين).

(٢٨) انظر الوثيقة:

— Letter from comodore J. Aulick to his Highness the Prince Said Khalid, Governor of Zanzibar dated, 1851, (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

من الضرب. يقول الأمير خالد بن سعيد(٢٩) نائب والده في زنجبار في رسالة وجهها إلى المبعوث الأمريكي الكومودور أوليك رئيس البحرية الأمريكية في مناطق الهند والصين لحل الأزمة «...صديقنا تريدنا أن نظرب لكم مدافع في عيدكم مثلما نظرب(*) لباقي الفرق. باقي الفرق لا نظرب لهم إلا إذا وصلوا مناويرهم وظربوا نجاوبهم. وأنتم كذلك إذا صار عيدكم وظربتم(*) لنجاوبكم. والظرب لايكون من تلقاء أنفسنا للجميع، غير إذا أحدا ظرب(*) لنجاوبه...». ويقول الأمير(٣٠) في خطاب آخر إلى الكومودور أوليك: «..ومنطرف ظرب المدفع الذي لمحبنا، قبطان ويب يحتاج الظرب من الطرفين، لايكون نبتدي به نحن، وان ظربتم قبلنا ونجاوبكم فذلك أحسن لأنه هذه بما جرت به العادة. والذي أوعدتك به في الظرب المدفع يوم رابع جولي إذا صار ظرب لغيركم ليكون لكم مثلهم انشاء الله لايكون أقصر وذكره منطرف بيرقكم وأكابر دولتكم فانشاء الله لهم من الحشمة مثلما لغيرهم وكل انسان تعينوه منطرفكم كنسل انشاء الله له الحشمة والمراعاة...».

غادر المستر «وارد» زنجبار إلى مدينة سيلم بولاية ماساتشوستس الأمريكية بسبب اعتلال صحته وعدم تحملها الطقس في زنجبار من جهة، ولأنه لم يعد يتحمل أن يبقى في مركزه كقنصل أمريكي في زنجبار. وقبل مغادرته زنجبار عين المستر وليم مكملان كوكيل للقنصل في زنجبار وأوصى حكومته أن تعين قنصلاً في زنجبار براتب كغيره من القناصل الأمريكيين المعينيين برواتب في مناطق الشرق(٣١). وقد أيد الكومودور أوليك هذا الطلب ودعمه حين ذكر في رسالته الموجهة إلى وزير الخارجية الأمريكية بضرورة تعيين قنصل أمريكي في زنجبار براتب(٣٢) كغيره من القناصل الأمريكيين الذين تعينهم وزارة الخارجية الأمريكية فيما وراء البحار.

وقد أنكر السلطان سعيد ادعاءات «وارد» التي تشير إلى اساءته للعلم الأمريكي من جهة وإلى معاملته بسوء من جهة ثانية. وأثبت في جميع رسائله إلى الرئيس الأمريكي وإلى «وارد» وإلى أوليك بأنه يكن كل محبة وصداقة للولايات المتحدة الأمريكية وإلى رعاياها المقيمين في ممتلكاته وأنه يعاملهم كما يعامل أفضل الدول الأجنبية المقربة إليه –يعني بريطانية–...

ويعلل الكومودور أوليك سبب تأزم الموقف بين بلاده وبين السلطان إلى عدم فهم «وارد» لما ورد في رد السلطان فهماً صحيحاً، وربما أن ذلك يعود إلى الترجمة حين نقل نص الرسالة من أصلها العربي إلى الإنجليزية. ويذكر أوليك أنه فهم من التجار الأمريكيين أن السلطان يحترم الرعايا الأمريكيين ويقدم لهم كل التسهيلات اللازمة للتجارة والإقامة والتنقل. ويذكر «وارد» أيضاً أنه اتصل بالمسؤولين في حكومة السلطان وأبلغوه بأسف السلطان لما حدث، لأنه حريص على أن تبقى علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية علاقة ود وصداقة. ويذكر أوليك بأن السلطان ليس بإمكانه أن يسيء إلى العلم الأمريكي.

وإذا نظرنا إلى كل الظروف التي صاحبت مسألة إهانة العلم الأمريكي المزعومة نجدها كلها تثبت سوء تصرف القنصل الأمريكي المستر «وارد» في زنجبار. وتثبت أيضاً أن القنصل «وارد» كان يتكلم من مركز الأقوى تصحبه الهيمنة الأمريكية وعقلية السيد الأبيض.

وعلى الرغم من كل محاولات السلطان الرامية إلى دفع مادار حوله من شبهات تجاه الأمريكيين، وبالرغم من كل جهوده ومراسلاته الطيبة مع الحكومة الأمريكية بشأن هذا الموقف فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على موقف المستر وارد وطالبت السلطان أن يعتذر عن موقفه هذا، فأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية الكومودور أوليك إلى

(٢٩) الوثيقة عبارة عن: خطاب موجه من الأمير خالد بن سعيد بن سلطان حاكم زنجبار ونائب والده السيد سعيد فيها إلى الكومودور أوليك رئيس البحرية الأمريكية في الهند وبحار الصين مؤرّخة في ١١ صفر ١٢٦٨هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠). انظر ذلك في آخر البحث.

(*) المقصود هو الضرب وضرب.

(٣٠) الوثيقة عبارة عن خطاب من: الأمير خالد بن سعيد بن سلطان إلى كومدور أوليك مؤرّخة في ١١ صفر ١٢٦٨هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي ميكروفيلم رقم ١٠٠).

(٣١) الوثيقة عبارة عن:

— Letter from Ward, U.S. Consul to Secretary of State, dated on 4th December 1851, (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٣٢) الوثيقة عبارة عن رسالة من:

From J. Aulick to Secretary of State Mr. Daniel Webster, dated in December 8th 1851 (microfilm no. 100).

زنجبار لإجراء الحوار مع السلطان والمسؤولين العمانيين في زنجبار لحل «مسألة العلم الأمريكي». وقد نفذ أوليك ماطلبته حكومته منه وقام بإجراء مفاوضات رسمية مع الأمير خالد بن سعيد الذي كان ينوب عن والده في حكم زنجبار أثناء غيابه في ممتلكاته الآسيوية.

وأصر أوليك على موقف حكومته فكان له ما أراد. فقد طلب من الأمير أن يأمر آمر السفينة الحربية العمانية «سلطانة» بإطلاق واحدة وعشرين طلقة مدفع عند رفع العلم الأمريكي على السفينة الأمريكية التي يرأسها أوليك، ثم بعد ذلك تقوم السفينة الحربية الأمريكية بإطلاق واحدة وعشرين طلقة مدفع كجواب لما أطلقته السفينة سلطانة تحية للعلم الأمريكي المرفوع على السفينة. ثم يرفع العلم الأمريكي فوق القنصلية الأمريكية في زنجبار، وتقوم السفينة الحربية سلطانة بإطلاق تسع طلقات مدفع تحية للعلم الأمريكي، ثم يقوم الجانب الأمريكي بإطلاق تسع طلقات مدفع جواباً لما أطلقته السلطانة. ثم ينزل العلم الأمريكي ثم يرفع مرة ثانية ثم ينزل ويرفع مرة ثالثة. وقد نفذت السلطنة كل ماأراد أوليك وانتهت المشكلة وعين أوليك المستر ويب "Webb" ليقوم بعمل وكيل القنصل الأمريكي في زنجبار حتى يأتي أمر تعيينه من الحكومة الأمريكية بناء على طلب أوليك الذي وصف ويب بأنه تاجر أمريكي متزن ومحبوب من قبل الرعايا الأمريكيين في زنجبار(٣٣).

ويؤكد أوليك بأنه أخذ ضماناً من الأمير خالد بن سعيد بعدم حدوث مثل هذه الأمور في المستقبل. وحصل على وعد منه بأن السلطنة ستعامل بكل احترام القناصل الأمريكيين فيها، وأنهم سيعاملون كقناصل أفضل الأمم. ورفع العلم الأمريكي على القنصلية الأمريكية في ٧ ديسمبر من عام ١٨٥١. وانتهت الخلافات بين الدولتين حول هذه المشكلة(٣٤).

القضية الثالثة: خلاف حول السيادة القضائية

أشرنا في بداية هذا البحث إلى مواد معاهدة ١٨٣٣م التي كان من بين بنودها ماينص على «حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين المقيمين في السلطنة للقنصل الأمريكي المقيم فيها».

ومما لاشكّ فيه أن هذا البند منح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات متفوقة في السلطنة وليس له مايقابله بالنسبة لرعايا السلطان المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو بلاشكّ يتماثل مع نظام الامتيازات البريطانية في مصر. وليس غريباً أن نجد هذا التماثل في الأسلوب السياسي البريطاني والأمريكي، حيث أن البريطانيين أجداد الأمريكيين هم أساتذة السياسة في المنطقة وأن الأمريكيين يتبعون خطوات أجدادهم في المجالات السياسية والأمور الدبلوماسية.

لقد حدث خلاف بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في عهد قنصلية المستر «وارد» حول محاكمة بحار أمريكي قد اتهم بارتكاب جريمة قتل كان ضحيتها عقيد فرضة زنجبار. يقول السلطان سعيد بن سلطان (٣٥) في رسالته إلى الرئيس الأمريكي في هذا الصدد «أنه في يوم الأحد في ٧ شهر رمضان ١٢٦٢هـ نزلوا بحرنة مركب بارك أن يرى قبطان دنت الصياد المريكاني في البلاد إلى بعد المغرب. وكان عقيد الفرظة(*) الذي في زنجبار رجل يسمى ثابت يتوضأ للصلاة من البحر ومروا عليه وظربوه ومات...».

وبعد التحقيق في أمر القتل تبين أن ثلاثة من البحارة الأمريكيين اشتركوا في ضرب عقيد فرضة زنجبار حتى فارق الحياة. وهنا وضع بند «حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين للقنصل الأمريكي» في المحك. وكانت حادثة فريدة حقاً قل أن تحدث ولكن حدوثها أثار قضية كبيرة من الخلاف حول السيادة القضائية بين السلطان وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

مارس القنصل الأمريكي في زنجبار حق السيادة القضائية على رعايا بلاده فأمر بالقاء القبض على المعتدين وزجهم في السجن رهن التحقيق في أمر القتل، وأرسل المستر «وارد»(٣٦) خطاباً عبر فيه عن عميق حزنه وأسفه لما حدث. وأكد

(٣٣) الوثيقة Letter from Aulick to Secretary of State, dated in December 8th 1851.

(٣٤) الوثيقة السابقة.

(٣٥) الوثيقة عبارة عن رسالة من السلطان إلى الرئيس الأمريكي مؤرّخة في ١٢ شوال ١٢٦٢هـ الموافق ٩ أغسطس ١٨٤٦م. (محفوظات الأرشيف الأمريكي ميكلروفيلم رقم ١٠٠) انظر ذلك في آخر البحث.

(*) الفرضة.

(٣٦) الوثيقة عبارة عن: Copy of a letter from Charles Ward, U.S. Consul at Zanzibar to his Majesty the Sultan of Muscat, dated in August 31st. 1846 (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

للسلطان بأن المتهمين الثلاثة قد وضعوا في السجن رهن التحقيق لمعرفة القاتل. وأبلغ السلطان أن ضابط السفينة الأمريكية «وييل» أخبره بأن واحداً منهم اعترف بالقتل. ويذكر «وارد» أيضاً بأنه في انتظار أوامر جلالته، وأنه سيقوم بالواجب الملقى على عاتقه بالرغم من أنه عمل مؤلم حقاً. وقد أكد للسلطان أنه لايستطيع حماية القاتل مهما كانت الأسباب. وطلب «وارد» من السلطان أن يرسل إليه قاضياً للقيام بمهمة التحقيق في حادث القتل وسيكون التحقيق بحضوره شخصياً باعتباره القنصل الأمريكي المسؤول عن السيادة القضائية على جميع رعايا بلاده في السلطنة.

وقد أكد السلطان على ضرورة الاهتمام بأمر الجريمة والكشف عن فاعلها. فأرسل صديقين له هما: الكابتن حسن وجيروم ليقوما بالاتصال بالمستر «وارد» والتباحث معه حول العمل المناسب لاكتشاف أمر القاتل لينال عقابه على فعلته هذه. فعاد الوفد إلى السلطان يحمل اليه طلب «وارد» في ارسال السلطان إليه بأحد قضاته لإجراء التحقيق في القضية(٣٧).

وقد أرسل السلطان إلى وارد قاضياً للتحقيق في الحادث بناء على طلبه. وأرسل مع القاضي ابن المقتول(٣٨) لأن السلطان رأي في ارسال ابن المقتول لحضور التحقيق فيه فائدة كبيرة. فالسلطان أدرى بعادات قومه وأعرافهم، اذ أن موضعُ الثأر يحتل مكانة مهمة بين أفراد مجتمعه مع الاقتناع التام بالقاعدة الشرعية «القاتل يقتل». فقد رأي السلطان في ارسال ابن المقتول لحضور التحقيق كي يطلع بنفسه على ذلك من جهة وليخفف من حدّة نقد السلطان من قبل رعاياه من جهة ثانية بخاصة وأن القاتل رجل أمريكي نصراني، وهذا مايحدث استغراباً كبيراً لدى أوساط المجتمع الزنجباري بخاصة ومجتمع السلطنة ككل بعامة.

وقد سارت الأمور إلى هذا الحدّ سيراً حسناً. وكان الجميع يتوقع أن ينفذ الحكم في المتهم لكن «وارد» بدأ يحاول المماطلة والتسويف للاستفادة من الوقت كي ينظم إجراءات سفر المتهمين إلى أمريكا حيث تتبنى الحكومة الأمريكية محاكمتهم حسب قوانينها من جهة. وكي يخفف من حدّة المشكلة من جهة ثانية. وحتى يتخلص من الخوف الذي يلاحقه من بقاء المتهمين في زنجبار، لانهم سيكونون في متناول يد السلطان في حال تأزم الموقف من جهة ثالثة.

فإذا تتبعنا المراسلات الدائرة بين السلطان وبين «وارد» نجد فيها تغير موقف «وارد» بشكل تدريجي. فبينما يعترف «وارد» في إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان بأن معلومات وردته من ضابط السفينة الأمريكية المسماة «وييل»، تفيد أن أحد الثلاثة الأمريكيين الذين ضربوا عقيد الفرضة قد اعترف بالقتل(٣٩)، نجده بعد ذلك يرسل للسلطان رسالة يذكر له فيها أن المعلومات التي أفادها ضابط السفينة الأمريكية «وييل» ليست معلومات أكيدة، وأن الأمر مازال غير معروف بالنسبة للقاتل(٤٠).

ويقول «وارد» في رسالة وجهها إلى السلطان بأن القاضي العماني الذي أرسلته للتحقيق في حادث القتل، لم يتوصل إلى حكم قاطع بالنسبة للقاتل حيث أن الجريمة وقعت بعد المغرب وكانت الرؤية غير واضحة بسبب الظلام. فرد عليه السلطان بأن القاتل هو رجل أمريكي من بين الثلاثة الذين ألقى القبض عليهم. ومهمتك كقنصل أمريكي معرفة القاتل منهم وقد اعترفت لي من قبل بأن القاتل اعترف بالقتل(٤١). وكان ردّ المستر «وارد» على السلطان بأنه قام بإجراء تحقيق دقيق في الموضوع إلّا أنه لم يعثر على اثبات صحيح يدين أحد الأمريكيين في جريمة القتل. ويذكر «وارد» أنه لم يجد شاهد عيان يشهد على وقوع الحادث وارتكابه من قبل أحد الأمريكيين.

ولم تنته مسألة القتل عند هذا الحدّ، بل أمر «وارد» بإجراء الترتيبات اللازمة لإجراءات سفر الامريكيين المتهمين بالقتل مع سفينتهم. وكان هذا العمل قد أربك السلطان، فالمقتول من أحد رعاياه. والقاتل رجل أمريكي أجنبي مقيم في بلاده ولكنه ليس لديه حق السيادة القضائية عليه. وسافر المتهمون دون

(٣٧) الوثيقة عبارة عن رسالة من: Copy of a letter from the Sultan to Charles Ward, U.S. Consul at Zanzibar, dated in September 4th 1846 (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٣٨) الوثيقة السابقة.

(٣٩) الوثيقة عبارة عن رسالة: Copy of a letter from Charles Ward to His Majesty the Sultan of Muscat, dated in September 1st 1846.

(٤٠) Copy of a letter from Charles Ward to His Majesty the Sultan of Muscat, dated in September 1sth 1846.

(٤١) الوثيقة عبارة عن رسالة من السلطان إلى المستر وارد مؤرّخة في ١٢ رمضان ١٢٦٢هـ / ٤ سبتمبر ١٨٤٦م.

معرفة القاتل ومحاكمته. كل هذه الأمور كانت تقلق السلطان وتجعله يحاول قدر جهده أن يتخلص من هذه القضية.

وتحت كل هذه الظروف أضطرّ السلطان أن يكتب للرئيس الأمريكي عله يجد من الحكومة الأمريكية حلاً لتلك القضية. يقول السلطان(٤٢) في خطابه للرئيس الأمريكي: «... وكان عقيدة الفرظة الذي في زنجبار رجل يسمى ثابت يتوضأ للصلاة من البحر ومروا (جماعة من الأمريكيين) عليه وظربوه ومات. وهذا خط مستر جارلس الكنسل الذي منطرفكم واصلاً إليكم وفيه الحقيقة. ونحن طرشنا له القاظي(*) على موجب ماأراد ولاانتظم منه حال ورخص المركب وسافروا لأن النظر راجعاً إليكم... ونرجو الجواب بوجه السرعة...» ومع هذا كله فلم تصل إلى السلطان إجابات مقنعة وواضحة تجاه هذه القضية.

والواقع أن هذا النمط من الامتيازات الأجنبية ماهو إلّا دليل واضح على أن بنود المعاهدات الموقعة بين الدول الكبرى وبين مجموعة الدويلات المحلية الصغيرة لاتحترم إلّا من جانب واحد وهو الجانب الضعيف. أما الجانب الأقوى فهو يفرض مايريد ويجبر الضعيف على قبول الأمر الواقع.

وإذا كان السلطان قد عمل على تشجيع تجارة بلاده في شرق افريقية عن طريق منح الامتيازات التجارية والقضائية والإدارية للدول الكبرى في بلاده لكنه في الوقت نفسه كان قد خسر الكثير في القضايا السياسية والدبلوماسية، وحتى أن اهتمام السلطان بالامور التجارية في شرقي أفريقية أفقده ثقة رعاياه في ممتلكاته الآسيوية حين عدوا بلادهم تأتي في الدرجة الثانية من الأهمية. وهنا كانت بداية الطريق لانقسام السلطنة فيما بعد.

وهكذا فإن هناك قضايا الخلاف كالخلاف القضائي الدائر حول الخلافات الدائرة بين التجار الامريكيين وبين التجار الهنود الهندوس المشار إليهم «بالبونايان» بسبب الخلافات التجارية بينهما. وهكذا ظلّت الخلافات والقضايا التي تنشب من حين لآخر بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية تفسد العلاقات بين الدولتين.

(٤٢) الوثيقة عبارة عن كتاب من السلطان إلى الرئيس الأمريكي، مؤرّخ في ١٢ شوال ١٢٦٢ هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠).
(*) القاضي.

بعض الوثائق التي وردت في البحث

لمبدنا

الى جناب الجناب حميد الاسماء والالقاب عين اعيانه وفخر افرانه الاكرم الاحتشم الافخم مستر بولك پرزدنت افندي يونيتد استيتس [الامريكه]

بعد ابلاغ وافر السلام التام ومزيد الثناء الفاخر العام نهدي على الدوام بتجدد الليالي والايام لجناب محبنا الجوزيت فالسبب في ذلك الامر

ولاجناب وحيد عصره وفريد دهره المرادنا خرس الخاتم حراسة من الكدر وحاطه كل صفاته من الغير ولا زال مبلغ الآمال

والجاه مؤيداً بالحجة فاصدرناه انما سيد فالباعث لتحرير احرف المحبة والوداد هو الاستفقاد عن صحة تلك الذات السليمة من الشوائب

وان تخبرنا الخاطر عن المحب تبوعمي من السؤال فانا من فضل ذو الجلال في كمال الاستقلال ثم انه يوم الاحد في [illegible] رمضان من سنة ...

... مركب باركتان ... فبلان ... التصيا الرياني في البلاد الى بعد المغرب وكان عقيد القرطمه الذي في ذي حجة ... بليلي ثابت

للتصليح من البحر ... وطريق ... وهدى خط ... الكنسل الذي ... فيكم واصلا اليكم وفيه الحقيقة ونحن ... [ارتد]

على موجب ما اراد ولا انتظم منه حال ... المركب ... الآن النظر راجعاً اليكم ونحن ... المحبة والصداقة الذي بيننا واياكم

اخرنا الامر ... النظر اليكم والى الآن ما قط جرى مثل هذى بين العرب والمريكان ... عليه نظركم ليبنى على المكان والمرتب [لانه]

للجميع ... واحد ونرجو الجواب توجبه الشرع وكل حاجة تبدو لكم منطرقا الاشارة منكم والسلام ١٢ شوال ١٢٦٣

[الواثق بالله سعيد بن سلطان]

[illegible]

[illegible] الى جناب كرنل [illegible] [illegible] كتابك [illegible]

وجوابك الان هذا على موجب [illegible] موجب [illegible] [illegible]

[illegible] لانهم ناس عقال وكاملين [illegible] كرنل [illegible]

لنا [illegible] والان لما ذكرت لنا ذكرنا لك ان [illegible]

قبل [illegible] ونحن نجاوبه ونعرف ذكرنا لك ان كان [illegible]

ونحن [illegible] ما [illegible] وان كان انه لا [illegible] منا [illegible]

وكل كلامنا هذا [illegible] الان نحن [illegible] جناب [illegible]

وكرنل [illegible] الكلام الذي نذكره [illegible]

[illegible] الحق [illegible] كذلك [illegible] وان [illegible]

[illegible] والسلام في [illegible] ١٢٩٤ [illegible] ٢٤

[illegible]

كبيكج

بسم الله الرحمن الرحيم

الى ... كمدور وادمن ... المحب حبيبنا وصديقنا المحب ...

لا زال محروساً وما نوشر ان شاء الله انا معدفا الباعث لتحرير الحرف المحبة والمودة تقديم السؤال

عنك ومن حالك لانا لك مكرم ثم انه كتابك الشريف وصل وفهمنا مجمله ما ذكرته وحقيقة

ما معنا كافة قد شرحتها لك اشد ومنطرف طرف المدفع الذي لنا قبلنا وبين بحناجي الطرف

من الطرفين لا يكون نبتدي به بحث وان طرتم قبلنا وبجاوبكم فذلك احسن لانه هل باجمع

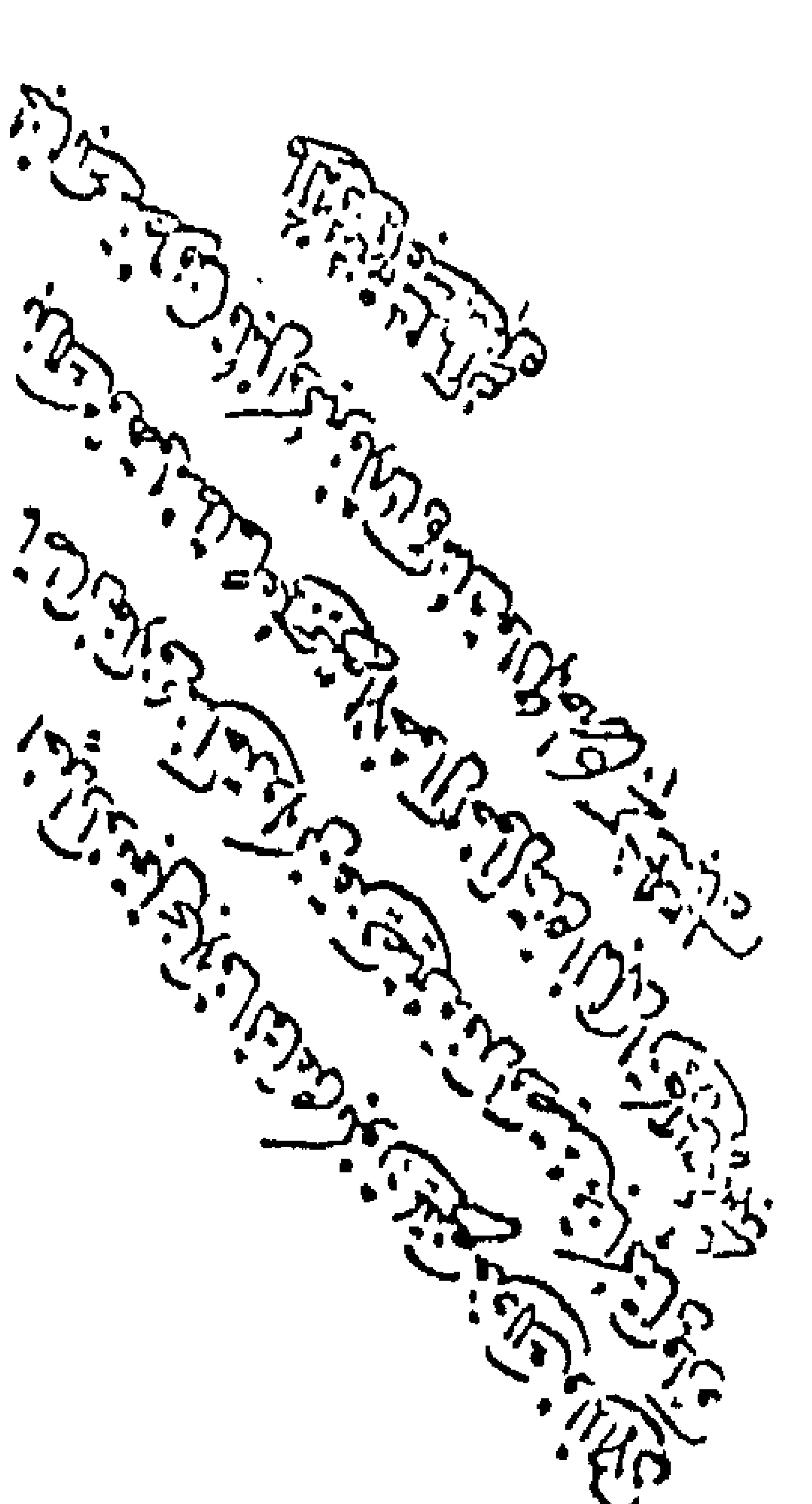
به العادة والذي اوعدتك به في الطرف المدفع يوم زارتني اذا صاد طرف لغيركم

ليكون لكم مثلهم ان شاء الله يكون اقصد وذكرت منطرف بيرقكم واكابرة ولكم فان شاء الله

لكم من السمع ... الغيرة وكل ان شاء ... منطرفكم كثل ان شاء الله لكم والدعاه

كل حاجة تبدو لك الآن فعله وان شاء ... في شهر ... ١٢ سنة ١٢٦٨

صحيح ذلك الحقير خالد [illegible]



[illegible] يونيتد استيتس امركه [illegible] [illegible] سعيد بن سلطان [illegible]

لا زال محروساً ومأنوساً أن شاء الله أما بعد فانا بعثنا [illegible] المحبة والمودة [illegible]

السؤال عنك وعن حالك ثم انه كتابك الشريف وصل وفهمنا ما ذكرته [illegible]

مفوضاً من جناب البرزدنت في قطع هذه المادة التي صارت فيما بيننا وجناب [illegible]

فذلك من أحسن ما يكون [illegible] بيننا وإياكم [illegible]

إلى ذلك [illegible] على ذلك والآن [illegible] صلاح الطرفين

وبيننا [illegible] إن شاء الله [illegible]

[illegible]

[illegible] وأنتم كذلك [illegible]

[illegible]

[illegible] إن شاء الله [illegible]

[illegible] ١٢٤٨ [illegible]

[illegible]

[illegible]